

# أسطورة القلة والكثرة عند النحاة

للدكتور شوقي النجار

لقد سبقت كلمة وبك أن يختلف الناس. ولا يزالون مختلفين في عقائدهم وفكرهم وآرائهم وميوسهم و... وهذا لا عجب أن نجد في تراث أمنا أثرا لهذا الاختلاف. مثلما نرى في تعدد المذاهب الفقهية، والطوائف الفلسفية، والمدارس النحوية المختلفة. وحسبنا هنا أن نعرض لقضية نحوية اختلف فيها النحاة، وهي فكرة تحديد القليل والكثير. وكذلك فكرة القلة والكثرة في المجموع العربية. فقد اختلف فيها النحاة. وتعددت آراؤهم. وليس معنى تعدد الآراء أن تصور أن الحق قد يتعدد بتعدد تلك الآراء. فالحق واحد لا يتعدد. ولهذا ستعرض لشيء من تلك الأفكار ونرى رأينا فيها بما يتيسر لنا من أسانيد حول إحدى القضايا النحوية، والتي نعتبرها حقوة من خطوات النحاة.

الاضطراب والتناقض في مسألة القياس والسماحي، أو المطرود والشاذ، وسبب الخلف الواسع فيما بين النحاة حول تقدير الكثرة والشيوع فيقول: «إن غموض هذه المسألة الرئيسية أعني مسألة القلة والكثرة بنوعها، الذاتي والنسبي يتركز حول السؤال عن عدد الكثير الوارد، والقليل المسبوع. لا جواب عن ذلك. ويردق قائلا: فأني اضطراب وتناقض كهذا، وما عسى أن تكون الحقيقة في أمر الكثرة والقلة المتحكنتين في اللغة

ولعل أول نقطة اشتعل الخلاف والجدل حولها هي تحديد كمّ القليل والكثير. فقد ذكر لنا شهاب الدين الحفناحي سائحة في كتابه «طراز الجعالس» قائلا: قال القرافي: لاح لي إشكال عرضته على الفضلاء عشرين سنة، فلم يظهر لي وهم جوابه. وهو أن أهل الأصول اختلفوا في أقل الجمع، هل هو ثلاثة، أو اثنان<sup>(١)</sup>. فقد اختلف الناس في ذلك كثيرا. ويذكر الأستاذ عباس حسن رحمه الله في معرض حديثه عن

والنحو، عند غير الكوفيين. أما الكوفيون فقد أجازوا القياس على مثال واحد. وفريق منهم تمسك بثلاثة. ولعل هذا هو الأحكم<sup>(١٧)</sup>.

فجمهور البصريين ومن دار في فلكهم قد تركوا الأمر ميبهاً خلوا من تحديد. وإن كان المستقصى لأرائهم يتبين تشددهم في العدد المسوع الذي يصح القياس عليه، ومن ذلك يتضح لنا الخلاف حول أمر مهم هو تحديدكم القليل والكثير.

ونشأ عن ذلك اختلافهم حول ابتداء جمع القلة والكثرة. ولذا يتساءل أبو القاسم الزجاجي عن دلالة الجمع في الإيضاح قائلاً: «أفيكون ذلك محصوراً على الثلاثة؟» كما كان قولك: رجلان، وغلامان، والزبدان والعمران محصوراً على اثنين لا غير؟ قيل: لا، لأن الجمع لما كان مختلفاً في القلة والكثرة، جعل هذا اللفظ لما بعد الاثنين<sup>(١٨)</sup>. لذا ترى أكثر النحاة يتفقون على أن جمع القلة موضوع لعشرة فما دونها إلى الثلاثة، أو الاثنين على الخلاف. وجمع الكثرة لما فوق العشرة إلى ما لا نهاية، فأقله أحد عشر. ومعنى هذا أنها مختلفان بدءاً وانتهاءً.

وقد اختار السعد وغيره، أن بدء كل منها ثلاثة، وانتهاء القلة عشرة، ولا نهاية للكثرة. أي أنها يتحدان بدءاً لا انتهاء<sup>(١٩)</sup>. ويميل الأستاذ عباس حسن إلى هذا المذهب الأخير، ويرى فيه خروجاً لإزالة التعارض والتناقض العنوي المريب، الذي نراه بين العدد ومعدوده، حين يكون العدد دالاً على رقم حسابي أقل من عشرة، في حين يكون معدوده صيغة تدل على الجمع الكثير. أي مما يدل على شيء يزيد على العشرة حسماً. وقد ورد من ذلك الكثير في القرآن الكريم وغيره. من ذلك قوله تعالى: «والملقات يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء»<sup>(٢٠)</sup>. وكذلك قوله سبحانه: «كمثل حبة أنثت سبع سنابل، في كل سنبلة مائة حبة»<sup>(٢١)</sup>. ونحو ذلك قوله تعالى: «على أن تأجرني ثمانئ حجج» بيد أننا لا نرى رأيه هذا بل سنكر هذه الفكرة من أساسها عما قليل.

هذا وليس اختلافهم حول دلالة القليل والكثير وحسب، أو اختلافهم حول دلالة جموع القلة والكثرة في اللغة العربية كما رأيت، بل إن الأمر يتعدى هذا أيضاً إلى اختلافهم حول فكرة القلة

والكثرة ذاتها. فقد درج النحاة على تقسيم جموع التكسير في لغتنا العربية إلى قسمين هما: جموع القلة، وجموع الكثرة. ولكل أوزانه وصيغه. وقد ذكر ابن مالك في ألفيته جموع القلة وحدد عددها بأربع صيغ فقال:

أَفْعِلَةُ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ  
ثُمَّ أَفْعَالُ جَمْعُ قِلَّةٍ  
وقال غيره:

بِأَفْعَلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعِلَةٍ  
وفعلة يعرف الأدنى من العدد

وقد استدرك أبو الحسن بن جابر الدجاج من لغة أشييلة ذبلاً لجموع القلة السابقة فقال:

وسالم الجمع أيضاً داخل معها  
في ذلك الحكم فاحتفظها ولا ترد

أي أن هذه الأبنية الأربعة من جموع التكسير، لإفادة القلة. ويرى آخرون خلافاً لذلك. والقلة عندهم من ٣ إلى ١٠، أما الكثرة فما تجاوزت العشرة إلى ما لا نهاية.

وإني مفصل القول في ذلك تفصيلاً باعتبار أن مسألة القلة والكثرة من المسائل النحوية التي شغلت النحويين

واللغويين قديماً وحديثاً. حتى صار حوثاً جدل كبير فيما بينهم. فابن يعيش مثلاً يرى أن القياس يقتضي أن يُجعل لكل مقدار من الجمع وزن خاص به، من أوزان الجموع، يمتاز به من غيره، كما فرقوا بين المفرد والمثنى والجمع، ولكن هذا الأمر متعذر، لأن الأعداد غير متناهية، ولذلك اقتصر على الفصل بين القليل والكثير فقط<sup>(١٧)</sup>.

وتجلى آية ضعف فكرة القلة والكثرة عندما بصرح النحاة بأنه قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة، والعكس، وضعا أو استعمالاً. اتكلاً على القرينة. قال الشاطبي: وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً لكنها استغنت في بعض المواضع عن إحداها بالآخرى. فمن الأول قولهم: أرجل جمع رجل يسكون الجيم. وأعناق جمع عنق، وأفئدة جمع فؤاد. قال تعالى: وأرجلكم إلى الكعبين<sup>(١٨)</sup>. وهما ضربا فوق الأعناق<sup>(١٩)</sup>. وهما أفئدتهم هواء<sup>(٢٠)</sup>. فقد استغنى في هذه الآيات ببناء القلة عن بناء الكثرة: لأنه لم يستعمل لها بناء كثرة. ومن الثاني قوله تعالى: ولو أن ما

في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده  
من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات  
الله <sup>(١١١)</sup>. فالقمام هنا مقام مبالغة وتكثير  
بالقطع، وقد استعمل فيه كلمة «أقلام»  
وهي بناء قلة مع أنه سمعت له صيغة  
كثرة، وهي قلام <sup>(١١٢)</sup>. وقد يعكس  
فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة  
وضعا أو استعمالاً أيضاً، اتكالا على  
القريبة. فالأول كرجال جمع رجل،  
بضم الجيم، وقلوب جمع قلب،  
وصردان جمع صرد = اسم طائر، تقول:  
رأيت سبعة رجال بسبعة قلوب، معهم  
سبعة قلوب، معهم سبعة صردان.  
فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة  
لعدم وضعه.

وقد صرح الرضى وغيره، بأن الاسم  
إذا لم يكن له إلا جمع قلة فقط. أو  
جمع كثرة فقط، كان مشتركا بين القلة  
والكثرة. وقد يستعار أحدهما للآخر، مع  
وجود غيره نيابة. أما على مذهب السعد  
فإن الذي يتوب عن الآخر هو جمع  
القلة فقط. لصلق جمع الكثرة على ما  
دون العشرة، وهذا إذا كان الاسم  
ثلاثياً، فإن زاد على ثلاثة نحو: دراهم  
ودنانير، فلم يضعوا له في التكسير إلا

مثالاً واحداً، كالوا به جميع أبنية  
الرباعي وغيره القليل والكثير. وهو بناء  
«فعال» أو ما كان على مثاله مما ثالث  
حروفه ألف وبعده حرفان وذلك نحو:  
ثعلب، وثعالب. وبرثن، وبرائن،  
وقطر، وقططر. وضفدع وضفادع.  
ومسجد ومساجد. ويقول شارح  
المفصل: وإنما اختاروا هذا البناء لحقته،  
وذلك أنه لما كثرت حروف الرباعي  
فطال فظل فوجب طلب الحقة له.  
ولثقله كان الرباعي في الكلام أقل من  
الثلاثي. ولزم جمعه على طريقة واحدة.  
ولم يزد في مثال تكثيره إلا زيادة  
واحدة، هرباً من الثقل <sup>(١١٣)</sup>.

ولما كانت العشرة فما دونها جمع  
قلة، وجب أن تضاف إلى بناء من أبنية  
القلة أيضاً، وذلك أنهم قالوا: إن العدد  
عددان، قليل وكثير. فالقليل عندهم  
عشرة، فما دونها إلى الثلاثة، على أرجح  
الآراء. كما أن الجمع جمعان أيضاً،  
جمع قليل، وجمع كثير. فعند إضافة  
أدنى العدد إلى نوع المحدود ثيباً له،  
يلزم أن يضاف إلى الجمع القليل،  
ليشاكله، وي مطابق معناه في العدد، لأن  
التفسير يكون على حسب المفسر. فإن لم

يكن له بناء قلّة، أضيف إلى بناء الكثير ضرورة. فنقول: عندي ثلاثة كتب، لأنه لم يسمع أكتبة. وقد يضاف أيضاً إلى بناء الكثير دون ضرورة. ففي الذكر الحكيم «ثلاثة قروء» مع وجود أقراء. كما في الحديث الشريف: «دعي الصلاة أيام أقرائك»<sup>(١١٣)</sup>. بل يوجد أقرؤ أيضاً. والأخيرة عن اللحياني. ولم يعرف سيويه أقرء ولا أقرؤ<sup>(١١٤)</sup>. وعند إضافة العدد القليل إلى جمع كثرة نحو قولك: خمسة كلاب، فقد أجاز سيويه. ذلك على معنى أنك أردت خمسة من الكلاب. كما نقول: هذا حب رمان<sup>(١١٥)</sup>.

وقد يرى بعضهم أن الاستغناء ببناء عن آخر قد يكون لعلّة صرفية، من ذلك ما يذكره شارح المفصل، أن ما كان معتل اللام نحو: كساء ورداء وغطاء وسمااء. فإنك تكسره في القلّة على أفعلّة. نحو: أكسية وأردية وأعطية. ولا تجاوزه إلى بناء الكثرة. وذلك من قبل أن المسرات التي في أواخر هذه الأسماء أصلها الواو، لأنه من غطا يغطو. والكسوة بالواو. فلربنيت للكثير على حد فدن وفذل لقلت كسو وغطو وسمو. فكانت الواو تقع طرفاً وقبلها ضمة. وذلك معدوم في الأسماء المتمكنة. وكان

يلزم قلب الواو ياء. والضمّة كسرة. على حد صنيعك في أدل وأجر. فلما كان يؤدي إلى هذا التغيير، وكان عنه مندوحة، تجنبوه. واجتزءوا ببناء القلّة. ونحو هذا أيضاً في سائر الأمثلة الباقية<sup>(١١٦)</sup>.

وسواء أكان هناك داع لاستعمال صيغة دون أخرى، أو لم يكن، فإن التحويلين يرون أن مثل خمسة كلاب هو على التأويل والتقدير الذي ذكره سيويه لنا من قبل، لأن العدد يضاف إلى ميزه وهو من ٣ - ١٠ قليل، والمميز هو المميز. فلا يميز القليل بالكثير. ولذا يرى الأصمعي: أن الإضافة في «ثلاثة قروء» على غير قياس. والقياس ثلاثة أقرء<sup>(١١٧)</sup>.

وليس الخلاف فيما بين النحاة حول أبنية القلّة والكثرة في الجمع المكسر فقط. بل إن جمعي التصحيح يدخلان أيضاً في هذا الخلاف. وذلك يرجع فيما يرجع إلى قصر دلالة جمعي السلامة على القلّة، كما هو ثابت عند جمهور النحاة. إلا أن منهم من يرى بخلاف ذلك، كابن خروف. إذ يرى أن جمعي السلامة مشتركان بين القلّة والكثرة<sup>(١١٨)</sup>.

وأما من أخذ على حسان قوله

«الجفقات» فقال: هو لأقل العدد، وكان قول «الجفان» أبلغ في المدح لأنها أكثر في العدد... الخ فإنه غير مدفوع أن تكون الجفقات تقع للكثير أيضاً وإن كان موضوع بابها القليل: لاشارك الجموع ودخول بعضها على بعض. ويقول أبو القاسم الزجاجي: ألا ترى أن «فعولاً» من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل، كما في قوله تعالى: «ثلاثة قروء»<sup>(٢٠)</sup>.

وبعد... فأتت وراء هذه الآراء لا يشق عليك أن تلمس اختلاف النحاة. وتعارض أقوالهم فيما بينهم. أضف إلى ذلك، تعارض أقوالهم مع الواقع اللغوي نفسه، حيث لا التزام فيه بقواعدهم التي ابتدعوها، أو أحكامهم التي ارتجلوها ارتجالاً. ومن العجب أنه مع هذا الاضطراب في أمر هذه الظاهرة المتعثرة، ترى فريقاً من العلماء ينظر إليها على أنها حسنة من حسنات اللغة العربية، وميزة كبيرة، ودليل على دقتها من ذلك ما ذكرته الدكتور باكيزة وفق حلمي العراقية أن تقسيم الجمع إلى قلة وكثرة، مظهر من مظاهر دقة اللغة<sup>(٢١)</sup>. وانظر معي إلى رأي الدكتور حسن عون في هذه المسألة أيضاً. إذ يقول: ولعل

من ظواهر حرصها - أي اللغة العربية - على دقة التعبير أنها اتخذت لنفسها صيغاً متعددة لأنواع الجمع المختلفة، جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التذكير. وزيادة في الدقة كذلك أوجدت نوعين متمايزين من صيغ جمع التذكير. فهناك نوع من الصيغ يختص بجموع القلة، أي من ٣-١٠ وهي أربعة صيغ «أفعلة» و«أفعل» و«فعلة» و«أفعال» وهناك نوع آخر من الصيغ للدلالة على جموع التذكير التي تريد عن عشرة. وسماها اللغويون «صيغ جموع الكثرة»<sup>(٢٢)</sup>. ثم بعد ذلك بوريقات يتحدث عن صحوة اللغة العربية، فصرح بأنها ليست سهلة لمن يريد أن يدرسها ويتعلمها. وذلك من حيث النطق أو الكتابة والقراءة<sup>(٢٣)</sup>. وهذا هو الواقع وإن كان مرأً. والواقع أن تقسيم أبنية الجمع إلى قلة وكثرة، لا يمثل في اللغة سوى أنه دليل على تعقيد تعقيدها من لدن النحاة. مما جعل «بروكلمان» و«ريشان» وغيرهما يشكران هذه الظاهرة، قالوا: «إن هذه الخاصة مجردة من الفائدة، ومسيبة للاضطراب»<sup>(٢٤)</sup>، والنظرة الموضوعية تؤكد ذلك. وخاصة إذا ما قورنت بلغات أخرى كالانجليزية

مثلاً.

هو بيان القرآن وليس بعد بيان القرآن بيان. أي لو كان هناك أبيئة محددة للقلة وأخرى للكثرة كما زعموا، لما جاء به «ثلاثة قروء» مع وجود أقراء وأقرو في اللغة، وكلاهما للقلة التي زعموها. كما في قوله ﷺ «دعى الصلاة أيام أقرائك» بل لعل ما يحجب فكرة القلة والكثرة أن نجد واقع اللغة العربية في أوثق مصادرها وهو القرآن الكريم، وقد استخدم بناء «أفعال» قرابة ألف مرة للقلة والكثرة على السواء. دونما تفرق بينها على الإطلاق.

٢ - باللغة العربية ألفاظ كثائر، وقد كسرت هذه الألفاظ على بناء واحد كما هو وارد بنصوص اللغة ومعاجمها. وفي هذا دليل على أن الواضع لم يكن لديه فكرة عن القلة والكثرة على الإطلاق، وإلا استوجب أن نجد لكل جمع باللغة صيغتين. على حين أن الواقع اللغوي يخالف ذلك تماماً. فقد لجأ للمفرد عدة جموع كثرة، وليس له صيغة واحدة. تفيد القلة. والعكس صحيح أيضاً. وهذا مما يدحض فكرتهم التي ابتدئها النحاة الأقدمون. ثم تابعهم فيها اللاحقون.

٣ - ذكر النحاة: أن جمع القلة هو

والآن ونحن إزاء ظاهرة القلة والكثرة هذه، نجد أنفسنا بين أمرين أولهما: قواعد مقننة تحدد لنا صيغا محددة للقلة، وأخرى للكثرة. ثانيهما: نجد بين أيدينا واقعاً لغوياً، في أوثق مصادر اللغة، يرفض هذه القواعد، ولا يلتزم بها. لذا لا نملك إزاء هذا الموقف المتناقض المتعارض سوى أن نعلن رفضنا لفكرة القلة والكثرة في أبيئة جموع التكسير العربية. ويوسعنا أن ننقضها بالعديد من الأدلة. فضلاً عما هو معروف من أن اللحيانيين والصفويين والثوريين كانوا لا يفرقون بين أبيئة القلة والكثرة<sup>(١٠)</sup> وإليك ما أراه في ذلك:

١ - يكفي لإنكار فكرة القلة والكثرة التي ابتدئها النحاة، أن نذكر أن بالقرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من ٣ - ١٠ والمعدود فيها جمع كثرة. وليس معنى هذا وقوع تعارض في الدلالة بين العدد والمعدود في ألفاظ القرآن الكريم، نحو قوله تعالى «ثلاثة قروء» و«ثلاث شعب» و«ثلاث ليال» و«أربعة شهداء» و«سبع سنابل» و«سبع طرائق» و«ثماني حجج» و«عشر سور» و«عشرة مساكن». هذا

كثيرهم.

٦ - تحديد النحاة لدلالة الفلة بأنها من ٣ - ١٠، لا يعتمد على سند من اللغة. وبدل على هذا قوله تعالى: «وما آمن معه إلا قليل»<sup>(٢٧)</sup>. وكانوا ثمانين. فالخاتون هو القليل<sup>(٢٨)</sup>. بتعبير القرآن الكريم. وذكر ابن مالك ٣٣ كلمة على وزن «فعل» وعد هذا قليلاً، فقال: في غير جمع قل «فعل»<sup>(٢٩)</sup>.

٧ - «أفعلة» جمع فلة، و«أفعلاء» جمع كثرة. هكذا قالوا. إلا أن تصغيرهما واحد. إذ تقول في تصغير كل من أذلة وأذلاء، أذيلة. بل إن الواقع أنها بناء واحد، ينتهي في الأولى ببناء التأنيث، وفي الأخرى بألف التأنيث الممدودة ليس إلا.

٨ - ولعل أول مخالفة تناقض فيها النحاة مع أنفسهم، ما وقع في قول ابن مالك:

أفعلة أفعال لم فعلة  
لمت أفعال جموع فلة

فقد ذكر الشيخ الحصري في حاشيته قائلاً: فإن قلت: «جموع» جمع كثرة وأقله أحد عشر، فكيف أخبر به عن

الذي يجوز أن يجمع جمع جمع. فلم يجمع؟ ولم يوضع للفلة بناء يفرد به. وآخر للكثرة؟ فإن لم يوضع. فكيف يترى النحاة على هذا مع أنهم نقضوا ذلك. فقد جمعوا جموع الكثرة هي الأخرى، فقالوا: مصادر جمع مصران. والأخيرة جمع مصر<sup>(٣٠)</sup>. بل قد تجمع صيغ منتهى الجموع هي الأخرى. فقالوا: صواحيب يوسف.

٤ - عدم التزام الواضع بوضع صيغتين لكل اسم، إحداهما للفلة، والأخرى للكثرة، إنما ينفي فكرة الفلة والكثرة، من أساسها. بدليل وجود جموع فلة بدون كثرة. وأخرى جموع كثرة بلا فلة لها. لما جاء للفلة فقط نحو الجزء، الجليل، المبطل، السب، القدح، القدر، ومما جاء للكثرة فقط نحو: الحاج، السم، أو ربما يأتي فلة وجمع جمع، وأحياناً العديد من أبنية الفلة نحو: الحدث، والحال، الجناح، الحقب. وهذا يقصد على النحاة تحديدهم وتصنيفهم للجموع إلى فلة وكثرة.

٥ - قد ذكروا أن دلالة الجموع السالبة نفيد الفلة، ولو صح ذلك لكان باللغة قصور، إذ كيف يمكن التعبير عن



أربعة، كما في هذا البيت<sup>(٣٠)</sup>.

٩ - إذا كان جمع الكثرة يعني الدلالة من ١١ إلى ما لا نهاية؟ قلم اللجوء إلى جمع الجمع. أو جمع جمع الجمع. كما ذكر السيوطي في أكثر المدفون والفلك المشحون<sup>(٣١)</sup>.

وفي المزهرة أن هناك من الألفاظ ما جُمع جمع جمع ست مرات<sup>(٣٢)</sup>.

١٠ - الكسفة = القطعة من الشيء. والجمع كسف وكسف. وجمع الجمع. أكساف، وكسوف. وكذلك ما ذكره السيوطي في أكثر المدفون أن أثمار جمع جمع الجمع. وكذلك جمعهم كسوة على كسى وكساء. وجمع الجمع أكسية<sup>(٣٣)</sup>. على وزن «أفعله» وهي لفظة كذلك. فكيف يأتي جمع الجمع. أو جمع جمع الجمع على بناء «أفعال» وهو للفظ كما ذكر ابن مالك. ومن ذلك قولهم: النجد - ما أشرف من الأرض. والجمع أنجد، وأنجد، ونجد، ونجد. وجمع النجد أنجدة على وزن أفعلة وهو بناء وضموه للفظ! فكيف يكون الكثير بالقليل؟!

١١ - لو كان المقصود من تقسيمهم أبنية الجمع إلى قلة وكثرة، مستهدفين

تحديد الدلالة بين القليل والكثير. فإن هذا التقسيم لا يقوم بهذا المقصد. لأن العدد ١١ يتساوى مع ألف ألف في الصيغة. ولهذا يفقد هذا التقسيم وظيفته الدلالية. ولذلك يذكر ابن جني متعجباً قائلاً: ألا ترى أن مئة لكثرة وألفاً أيضاً. كذلك عشرة آلاف أيضاً<sup>(٣٤)</sup>.

١٢ - العدد «عشرة» بناء للقلة، والذي يليه مباشرة هو العدد ١١. وهذا للكثرة. ورغم أنه لا يوجد أعداد بينهما. فهما مختلفان من حيث القلة والكثرة. وهذا بخلاف ظنك أن للقلة والكثرة قصداً قائماً به. يقول أبو حيان: «إن جمع القلة أقصى ما يكون «عشرة» فهو موضوع للقلة. والقلة عشرة إلى ثلاثة على الأصح. فهو صالح لجميع الرتب من ثلاثة إلى عشرة صلاحاً واحداً، لا تمييز فيه رتبة عن رتبة<sup>(٣٥)</sup>. وهذا يرشدك إلى عظم الفكرة.

١٣ - قال النحاة: إذا جمعت اسماً علماً، فإن شئت جمعته بالواو والنون. وإن شئت كسرت على ما كسرت عليه الأسماء<sup>(٣٦)</sup>. كذلك الحال إن شئت قلت: هذات وهنود. ومعنى هذا أن القلة والكثرة - على منطلقهم - سواء.

لأنهم قالوا: حذات بقيد القلة. أما هنود. فمن أبية الكثرة. فوضعها في كلتي الاختيار، يعني تساويها. مما يلقي فكرة القلة والكثرة بينها.

**وبعد** ... فهذه أدلة عقلية ونقلية تنقض فكرة القلة والكثرة من واقع اللغة نفسها. وهي ولا شك أدلة كتار. ولولا خشية الإطالة، لأوسعت ساحة القول في هذه المسألة.

١٤- الأعداد أسبق من الجمع وجوداً. ولولاها لما عرف القليل والكثير. ولا عرف معنى الجمع نفسه. فوجودها في اللغة أسبق من الجمع. وقيامها بتحديد الكم ينفي عن اللغة حاجتها إلى تقسيمات النحاة إلى القلة والكثرة.

ولعل بعضاً من هذه الأدلة قد نبأ شمع اللغة العربية بالقاهرة، حتى اتخذ قراره مؤخراً وهو دلالة الجمع أباً كان نوعه (جمع تكسير، أو جمع تصحيح) صالحة للقليل والكثير. وإنما يصعب إحداهما بقرينة<sup>(٣٧)</sup>. ولعلنا بهذا القدر من الدلالة التي تنقض فكرة الكثرة والقلة تكون قد أوضحت شيئاً من هفوات النحاة.

١٥- أضف إلى هذا كله، أننا لا نجد هذه التفرقة بين المجموع في سائر اللغات السامية شقيقات اللغة العربية.

## المراجع

- ١- الآداب السامية، محمد عطية الإبراهيمي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٩٤٦.
- ٢- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة الطبعة الأولى.
- ٣- إملاء ما من به الرحمن للعكبري، مطبعة التقدم العلمية.
- ٤- الإيضاح في علم النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق المبارك، مكتبة دار العروة.
- ٥- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان التوحيدي الأندلسي مخطوطة برقم ٦٠١٦ هـ. والمصورة ٥١٧٣ هـ.
- ٦- التيسر لحل ألفاظ الجامع الصغير للشيخ عيسى البراوي مخطوطة برقم ١٤٠ حديث تيمور بدار الكتب المصرية.
- ٧- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخالجي.

١٩٧٧ م.

- ٨ - المجموع في اللغة العربية للدكتورة باكية رفيق حلي. مطبعة الأدب البغدادية.
- ٩ - حاشية الحصري على ابن عليل. الطبعة الكبرى المبرية بالقاهرة الطبعة الثانية ١٣٠٢ هـ.
- ١٠ - اختصار لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار القدي. بيروت. الطبعة الثانية.
- ١١ - دراسات في اللغة العربية. للدكتور خليل يحيى ناسي. دار المعارف المصرية.
- ١٢ - دراسات في اللغة والنحو للدكتور حسن عون. معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٦٩.
- ١٣ - سيبويه. الطبعة الأميرية. الطبعة الأولى. مكتبة المثنى. بغداد ١٣١٧ هـ.
- ١٤ - شذا العرف في فن الصرف للحملاني. مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الخامسة ١٩٢٧.
- ١٥ - شرح التصريح على التوضيح للأزمري. الطبعة الثانية المصرية ١٣٠٤ هـ.
- ١٦ - شرح الشافعية لابن الحاجب للرضي تحقيق محمد الزروق وآخرين. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ١٧ - شرح الكافية للرضي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ١٨ - شرح التفصيل لابن يعيش. الطبعة الثانية (بلا تاريخ).
- ١٩ - طراز المجالس لشهاب الدين الخفاجي. الطبعة الشرفية بمصر.
- ٢٠ - فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وآل. دار نهضة مصر. الطبعة السابعة.
- ٢١ - قرارات لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ م.
- ٢٢ - الكثر الدفون والقلك المشعون المنسوب للسيوطي. الطبعة الثانية ١٣٠٣ هـ.
- ٢٣ - اللغة والنحو لعباس حسن. دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م.
- ٢٤ - مجالس لعلي تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر. النشرة الثانية.
- ٢٥ - مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد. دار المعارف بمصر. الطبعة الأولى.
- ٢٦ - الزهر للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد النول وآخرين. عيسى الباني الحلبي.
- ٢٧ - الصباح المنير للقيومي. الطبعة الأميرية. الطبعة الثانية ١٩٠٦ م.
- ٢٨ - معاني القرآن للقراء تحقيق أحمد يوسف نجالي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية.
- ٢٩ - الواضح في علم العربية للزبيدي تحقيق الدكتور أمين علي السيد. دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م.

### المواضع

- (١) طراز المجالس ١٥٢.
- (٢) اللغة والنحو ص ١٢.
- (٣) الإيضاح في علم النحو ١٢٢.
- (٤) حاشية الحصري ١٥٥/٢.

- (٥) البقرة ٢٢٨.
- (٦) البقرة ٢٦١.
- (٧) شرح التفصيل ٩/٥.
- (٨) سورة التكاثر ٦.
- (٩) الألفاظ ١٤.
- (١٠) سورة إبراهيم ٢٣.
- (١١) سورة لقمان ٢٧.
- (١٢) شرح التصريح ٣٣٥/٢.
- (١٣) شرح التفصيل ٣٩/٥.
- (١٤) انظر محظومة التيسير على ألفاظ الجامع الصغير للشيخ عيسى الزاوي ١١٠ حديث ثيمور. وانظر الألفاظ السامية ١١٢ واللغة والنحو ١٣. وخالس لقلب ٨٠. والافتراح من ٥٤. ٥٦. ١٩٨.
- (١٥) شرح الشافية للاستاذاني ٩٣/٢.
- (١٦) سيبويه ١٧٦/٢. ١٧٧.
- (١٧) شرح التفصيل ١١/٥.
- (١٨) تصانص مادة غري من ٦٨٧. وشرح الكفاية ١٩١/٢.
- (١٩) شرح الرغنى للكفاية ١٩١/٢. ومدرسة الصخرة النحوية ٣٩.
- (٢٠) الإيضاح في علم النحو ١٢٣. وإملاء ما من به الرحمن ٩٥/١.
- (٢١) المجموع في اللغة العربية ٣.
- (٢٢) دراسات في اللغة والنحو العربي ٥٦.
- (٢٣) المرجع السابق ٦٦.
- (٢٤) لغة اللغة للدكتور علي عبد الواحد والي عامش من ٢١٧.
- (٢٥) دراسات في اللغة العربية للدكتور خليل تامي ١٥.
- (٢٦) خاتمة شفا العرفه.
- (٢٧) سورة هود ٤٠.
- (٢٨) معاني القرآن ١١/٢.
- (٢٩) المزمع ١١٦/٢.
- (٣٠) خاتمة الحفري ١١٥/٢.
- (٣١) الفكر المنون والفلك للشعون لتسويطي ٢٦.
- (٣٢) المزمع ٨٩/٢.
- (٣٣) حوزة التصحيح والتكميل ٢٧٣. وانظر معاني القرآن لقره ١٣١/٢.
- (٣٤) الخصائص ٢٣٧/٣.
- (٣٥) مصورة محظومة التيسير والتكميل في شرح التسهيل ٣/٦ بدار الكتب المصرية رقم ٥١٧٣ هـ.
- (٣٦) الواضع في علم العربية ٢٢٦.
- (٣٧) قرارات لجنة الأصول بالوضع اللغوي بالقاهرة عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ من ٢٨.